تعديلات «الإصلاح والتأهيل» تمر من «الشورى»

الشوريون: القانون يعكس حرص المملكة على مواكبة حقوق الإنسان

تغطية: أمل الحامد

تصوير- عبدالأمير السلاطنة

مرر مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى بصفة الاستعجال مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل، والذي يهدف إلى تقديم أفضل الممارسات والسياسات العقابية من الناحية النفسية والاجتماعية للنزلاء والمحبوسين احتياطيًا، والارتقاء بالرعاية الصحية المقدمة لهم، وذلك بهدف إدماجهم في المجتمع وتحقيق أثر ملموس على أهلهم والمجتمع.

وأشار شوريون إلى أن مشروع القانون يعتبر من التطورات الحاصلة في منظومة العدالة الجنائية وتطبيقاتها خاصة في مراكز الإصلاح والتأهيل، إذ إن مادتين مرتبطتين بالرعاية النفسية والاجتماعية المرتبطة بالزيارة وتوسيع نطاقها وكذلك الرعاية الصحية المشتملة في توسعة نطاق الذين يتم منحهم الإذن للزيارة، سواء النزيل أو المحبوس احتياطيًا، وكذلك توفير الرعاية الصحية بأن تكون مشمولة في المستشفيات العامة الحكومية أو الخاصة.

وأشاد شوريون بالتعاون المثمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في تحديث وتطوير السياسات والتشريعات العدلية التي نالت إشادة محلية ودولية، مؤكدين أن المملكة شهدت نقلة نوعية بتحويل السجن من فضاء مغلق إلى فضاء مفتوح.

كما أشادوا بممارسات وزارة الداخلية من حيث تحديث المنشآت وتطبيق القانون الذي يعتبر ركيزة للأمن في مملكة البحرين، والجهود المبذولة لتحديث المفاهيم في تحقيق العدالة والتوازن بين الحق الخاص والعام، مؤكدين أن تطبيق العدالة يعتبر موازنة دقيقة بين جميع المفاهيم.

وأكد ممثل وزارة الداخلية حرص الوزارة على المساهمة في تطوير كل التشريعات في مجال حقوق الإنسان وتقديم أفضل الممارسات والسياسات الرقابية من الناحية النفسية والاجتماعية للنزلاء والمحبوسين احتياطيًا والارتقاء بالرعاية الصحية المقدمة.

بدوره، أوضح الدكتور علي الرميحي رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني أن مشروع القانون له جانب حقوقي وإنساني كبير، وذلك بتوسيع المشرع لزيارات النزلاء وكذلك فيما يتعلق بالجانب الصحي، ونحن كمشرعين يجب أن نعزز مبدأ الفصل بين السلطات، مؤكدين أن العفو الملكي السامي الذي صدر عن جلالة الملك المعظم يعكس حكمة جلالته كرمز للوحدة الوطنية.

من جانبها، أكدت الدكتورة ابتسام الدلال عضو مجلس الشورى أن المملكة تتميز بحزمة من القوانين التي تهدف إلى إدماج النزلاء في المجتمع بمراعاة وضعهم النفسي، مشيدة بالتوسعة في الرعاية الصحية التي أصبحت أكثر تنظيمًا، وذلك بإعطاء الصلاحية للطبيب لتحويل النزيل للمستشفيات، مشيرة إلى تقديم مركز ناصر للتأهيل والتدريب برامج لتأهيل وتدريب النزلاء واكتسابهم مهارات، وكذلك استكمال دراستهم، إذ تم تسجيل ٨٠ نزيلا في برامج الدراسات العليا.

وقالت د. هالة رمزي إن مشروع القانون بشأن مؤسسات الإصلاح والتأهيل يدل على حرص المملكة على مواكبة حقوق الإنسان، وذلك من خلال التوسع في الرعاية الصحية الذي يعتبر من أهم مطالب النزلاء، حيث يعتبر هذا التعديل من أهم التعديلات بشأن النزلاء، وكذلك فيما يتعلق بتوسيع الزيارات والذي يدعم الصحة النفسية للنزلاء ونحن مع هذه التعديلات، ونكون على الطريق الصحيح لسد أي أمر يوجه إلى المؤسسات الإصلاحية بهدف دمج النزلاء مع المجتمع.

شوريون: الأمانة العامة للمجلس حافظت على المال العام

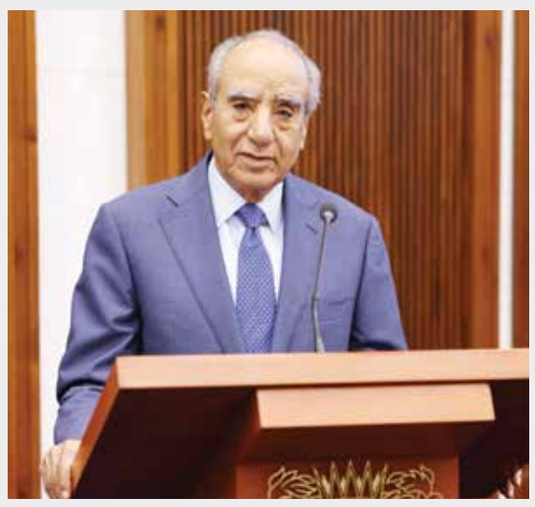

لا ملاحظات من ديوان الرقابة.. وتغطية مليوني دينار عجز من فوائض الأعوام الماضية

أشاد أعضاء مجلس الشورى بخلو تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية من أية ملاحظات أو تحفظات على البيانات المالية المدققة لمجلس الشورى للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٣، منوهين بتوجيهات رئيس المجلس وجهود فريق الأمانة العامة للمجلس برئاسة كريمة العباسي الأمين العام للشورى في ضبط الأداء المالي للمجلس. جاء ذلك خلال استعراض البيانات المالية للمجلس خلال جلسة أمس برئاسة علي بن صالح الصالح.

وكشف رضا فرج مقرر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن تسجيل الحساب الختامي للمجلس عجزًا ماليًا بنهاية عام ٢٠٢٣ بمبلغ قدره حوالي أكثر من ٢ مليون دينار، لافتًا إلى أن الأمانة العامة لم تطلب تمويلا إضافيا لتمويل العجز وإنما تم تمويل العجز من الفوائض المتراكمة خلال الأعوام الماضية، وكشف عن أنه تم إنفاق ١,٥٢١ مليون دينار لاستضافة اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي لـ ١٤٦ (مناصفة مع مجلس النواب) في الفترة من ١٦ و١٧ مايو ٢٠٢٣.

وأشار إلى صيانة المباني الإدارية تكلفت حوالي ٣١٨ ألفا و١٠١ دينار، حيث تم تنفيذ عدة مشاريع تطويرية للمجلس أبرزها قاعات اللجان واستبدال عوازل الأمطار وإعادة تهيئة دورات المياه وتهيئة المصلى.

ولفت إلى أن تم تحقيق إيرادات تتجاوز الأعوام السابقة بمبلغ ١٦٠ ألفا و٩١٤ دينارا من خلال فوائد الوديعة التي كانت أعلى مما هو مقدر.

وأشار فرج إلى أن اللجنة أثنت على دور الأمانة العامة لمجلس الشورى في ضبطها للمصاريف العامة خلال السنوات السابقة وعدم تجاوزها للاعتمادات المالية السنوية المقررة لها مما مكنها من توفير فائض تلجأ إليه في وقت الحاجة الضرورية وذلك لتنفيذ مشاريعها وبرامجها في الوقت المناسب دون التأثير على خططها أو المساس بالبرامج التي بنيت عليها الميزانية بشكل جوهري، حيث أظهرت البيانات المالية الختامية للمجلس كفاءة عالية للإدارة المالية المتبعة، عبر حسن إدارة الموجودات الثابتة وتحصيل مصروفات سابقة، إلى جانب تحسين إيرادات ذاتية أخرى للمجلس.

بدوره، أشار خالد المسقطي رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية إلى أن ملاحظات اللجنة جاءت إيجابية، ولا توجد أي ملاحظات سلبية، والتقرير المهني لديوان الرقابة المالية والإدارية شاهد على ذلك، حيث إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة المركز المالي لمجلس الشورى، والتي تبين مدى التزام الأمانة العامة بالمجلس بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وأوضح أن الأمانة العامة تمكنت في ٢٠٢٣م من ضبط المصروفات وتنمية الإيرادات، مشيرًا إلى أن كلا المجلسين بحسب أحكام الدستور يخضعان لديوان الرقابة المالية الإدارية فقط ولا يخضعان لرقابة أي جهات أخرى.

بدوره، أكد عبدالرحمن جمشير عضو مجلس الشورى التزام الأمانة العامة بالمحافظة على المال العام والالتزام بمعايير التدقيق.

من جانبها، أكدت دلال الزايد عضو مجلس الشورى أن ديوان الرقابة المالية والإدارية هي الجهة الوحيدة التي تخضع إليها السلطة التشريعية فيما يتعلق برفع كل التقارير المرتبطة بالأداء المالي والإداري، وهو الجهة الوحيدة التي نلتزم بالإجابة عن تساؤلاتها واستفساراتها.

وثمنت الزايد الجهود التي تبذلها الأمانة العامة في رفع مستوى الجاهزية والأداء التكنولوجي والرقمي، وتزويد موظفي الأمانة العامة بالأجهزة الحديثة والمتطورة التي تعين وتساند عمل ومهام أعضاء المجلس، لافتة إلى الإنفاق على التكنولوجيا الرقمية للمشاركة الخارجية والافتراضية في عدد من المحافل الدولية كممثلين للسلطة التشريعية.

الشورى يمرر قانون تجريد حامل الوسام منه

وافق مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى بصفة الاستعجال على مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى مرسوم بقانون في شأن الأوسمة، الذي يقضي بتنظيم مسألة تجريد حامل الوسام منه في حالات معينة يغلب عليها ارتكاب حامل الوسام أمرًا لا يتفق ومقتضيات احترام قيمة الوسام الممنوح له.

وأكد شوريون أهمية مشروع القانون الذي يهدف إلى سد فراغ تشريعي، مشددين على أن من يملك حق منح الوسام يملك حق سحبه.

وأوضح اللواء الدكتور حقوقي يوسف فليفل رئيس القضاء العسكري رئيس محكمة التمييز العسكرية أنه بموجب القانون الجديد فإن السلطة التقديرية باتت لحضرة صاحب الجلالة المعظم القائد العام للقوات المسلحة في سحب الوسام أو منحه مع وجود الضوابط، مشيرًا إلى أنه لا يوجد نص تشريعي لتنظيم سحب الأوسمة.

بدوره، أوضح الدكتور علي الرميحي رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني أن القانون الحالي يمتد عمره إلى ٤٨ عامًا، ورأى المشرع أن هناك فراغا تشريعيا لمراجعته، مشيرا إلى أنه يتم منح الوسام لنخب المجتمع الذين يتصفون بعدد من الصفات والمميزات التي يجب أن تستمر مع الشخص متى ما كان يحمل هذا الوسام، ولا يصدر بحقه حكم نهائي سواء جنحة أو جناية، أو يقوم بأفعال مخلة متعلقة بالإخلاص للوطن أو الإخلال بالوظيفة العامة أو في حالة إهانة الوسام.

من جانبها، قالت الدكتورة جهاد الفاضل النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى إن الإرادة الملكية السامية في منح الوسام لمن يستحقه تعتبر تكريما وتكليفا، والتكليف هو أن يتنزه حامل الوسام عن الأخطاء والشبهات، مؤكدة أن التجريد من الوسام هو نهج معمول به في عدد من الدول العربية والأجنبية بحسب تقرير اللجنة.

آخر جلسات الشورى في دور الانعقاد الحالي

الصالح: اهتمام الملك بالسلطة التشريعية يمكّنها من أداء دورها على الوجه الأكمل

أكد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى، أنّ حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظّم، يحيط السلطة التشريعية برعاية واهتمام، يمكّنها من أداء دورها التشريعي على الوجه الأكمل، معربًا عن خالص الشكر والامتنان لجلالة الملك المعظم، وداعيًا لجلالته بالتوفيق والسداد في قيادة الوطن الغالي الى المزيد من النهضة والتقدم والنماء.

وثمّن الجهود الكبيرة التي يقوم بها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وما يبذله سموّه والحكومة ممثلة في الوزراء من دعم ومساندة ومتابعة لأعمال المجلس، نتج عنه تعاون مثمر بين مجلس الشورى والحكومة، وإنجازات تشريعية انعكست على نهضة وتطور الوطن الغالي، مشيدًا بجهود غانم بن فضل البوعينين وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب، في التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها رئيس مجلس الشورى، في ختام جلسة مجلس الشورى، أمس (الأحد)، بمناسبة قرب فض دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السادس.

وأثنى رئيس مجلس الشورى على الدور المشرّف لأعضاء مجلس الشورى في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية البحرينية، على المستويات الخليجية والعربية والدولية، وحرصهم على نقل صورة صادقة عن مملكة البحرين، وإنجازاتها في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، مثمنًا تمثيل أعضاء المجلس لمملكة البحرين، مع إخوانهم أعضاء مجلس النواب في المؤتمرات والمحافل البرلمانية، والمشاركة في اللقاءات والاجتماعات البرلمانية مع مجالس دول العالم.

الشورى يكرم الإعلاميين بمناسبة يوم الصحافة البحرينية

احتفى مجلس الشورى برئاسة علي بن صالح الصالح وحضور مجموعة من أعضاء مجلس الشورى وموظفي المجلس بالإعلاميين والصحفيين البحرينيين بمناسبة يوم الصحافة البحرينية.

وأكد مجلس الشورى أهمية الدور المحوري للصحافة الوطنية في مساندة جهود التنمية الشاملة، ومسيرة التطور والنماء التي تشهدها المملكة، في ظل العهد الزاهر لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المعظم، وبمتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وذلك من خلال دورها في التعبير بصدق عن تطلعات المواطنين وطموحاتهم، والتي هي الغاية الأساسية من مبادرات ومسارات التنمية الوطنية كافة.

وأعرب مجلس الشورى في هذه المناسبة، عن وافر التقدير للجهود التي يبذلها العاملون في رحاب الصحافة والإعلام، ودورهم الفعال في تنوير الرأي العام وتوجيهه بصورة سليمة، إلى جانب دورهم في نقل الصورة المشرقة عن مملكة البحرين وتعريف العالم بكل ما تحقق من منجزات في كل القطاعات تعزيزا لمسارات التنمية.

كما أكد المجلس دعمه تجاه دراسة القوانين والتشريعات التي تعزز من مكانة الصحافة البحرينية، وإسهامها الإيجابي في مساندة قضايا الوطن والمواطن، تفعيلًا لتوجيهات القيادة الحكيمة وما توليه من اهتمام ومساندة للجسم الصحفي، وانسجامًا مع مبادئ حرية الرأي والتعبير التي كفلها دستور المملكة كنواة للمجتمعات المتقدمة، منوهًا المجلس في الوقت ذاته بما توليه الصحافة من اهتمام وتكريس للجهود، نحو إبراز الواقع الديمقراطي المتقدم الذي تنعم به مملكة البحرين، على اعتبارها أحد دعائم المشروع الإصلاحي الشامل لعاهل البلاد المعظم.